ICC-ASP/20/8*

المحكمة الجنائية الدولية

جمعية الدول الأطراف

Distr.: General
30 September 2021

Original: English

الدورة العشرون

لاهاي، 6 إلى 11 كانون الأول/ديسمبر 2021

تقرير المحكمة عن تقييمها للترتيبات المتوسطة والطويلة الأجل بشأن حالات استبدال الأصول الثابتة في ضوء اعتمادات الميزانية لعام 2021

موجز تنفيذي

رحبت المحكمة بالموافقة التي منحتها الجمعية لبدء برنامج استبدال الأصول الثابتة في عام 2020. وبسبب قيود الميزانية، تحولت المنهجية التي اعتمدتها المحكمة في الأصل بشأن تقدير الخطة المتوسطة والطويلة الأجل بشأن حالات استبدال الأصول الثابتة من اتباع معايير الصناعة وتعليمات الشركات المصنعة إلى استبدال المكونات حينما تنهار أو تظهر عليها علامات الانهيار.

وكان على المحكمة أن تخفض إلى حد كبير من تقديراتها لنفقات استبدال الأصول الثابتة في عام 2022. وعقب إجراء تخفيضات مماثلة في عامي 2020 و 2021، فقد زادت قائمة البدائل المعلقة إلى مستوى عجز محتمل مقابل النفقات الموصى بها يزيد مقداره عن 1,800,000 يورو في نهاية عام 2022. وسينقل هذا العجز إلى عام 2023. وبسبب انخفاض الأموال المخصصة لحالات استبدال الأصول الثابتة، تواصل المحكمة الالتزام فقط باستبدال أو إصلاح البنود الأساسية التي تعطلت أو المعرضة للتعطل الوشيك. وتتمثل مخاطر هذه الاستراتيجية في احتمال ارتفاع تكاليف الصيانة التصحيحية وحالات استبدال الأصول الثابتة على المدى الطويل، وكذلك إمكانية حدوث أعطال خطيرة في أي وقت من الأوقات.

أولا- مقدمة

1- أوصت لجنة الميزانية والمالية ("اللجنة")، في دورتها الخامسة والثلاثين، بإعادة تقييم الخطة المتوسطة والطويلة الأجل بشأن استبدال الأصول الثابتة في ضوء اعتمادات الميزانية لعام 2021، مع الأخذ في الحسبان الحاجة إلى التقليل إلى أدنى حد من المخاطر التشغيلية للمحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") وإعطاء الأولوية للصيانة على عملية الاستبدال متى كان ذلك معقولاً من الناحية الاقتصادية، بما يتماشى مع مبدأ الاستدامة. وتطلعت اللجنة إلى تلقي

معلومات محدثة في دورتها السابعة والثلاثين.[1] وعلاوة على ذلك، كررت جمعية الدول الأطراف التأكيد على ضرورة أن يكون استبدال الأصول الثابتة مبررًا بالكامل وأن يقتصر فقط على العناصر التي هي ضرورية للغاية، وطلبت من المحكمة أن تواصل ضمان اتخاذ جميع التدابير لتحقيق وفورات وأوجه كفاءة، بما في ذلك استخدام بدائل في عملية استبدال الأصول الثابتة كلما أمكن ذلك، ودعت المحكمة إلى تقديم خطط وتقديرات متواصلة بديلة متوسطة ومحدثة طويلة الأجل لحالات استبدال الأصول الثابتة بما يتماشى مع هذه المبادئ.[2]

2- وفي هذا التقرير، توضح المحكمة المنهجية المستخدمة حاليا لتقييم الخطة المتوسطة والطويلة الأجل بشأن استبدال الأصول الثابتة والصعوبات التي تنطوي عليها عملية إعادة تقييمها في حدود اعتمادات عام 2021.

ثانيا- حالات استبدال الأصول الثابتة: اتباع منهجية معايير الصناعة مقابل اتباع نهج الإصلاح

3- طبقت المحكمة، بالتعاون مع مقاول الصيانة التابع لها، معايير الصناعة وتعليمات الشركات المصنعة بشأن التقديرات التي تشكل الخطط المتوسطة والطويلة الأجل بشأن استبدال الأصول الثابتة. وتوفر هذه المنهجية معايير معترف بها على نطاق واسع للتوقعات بشأن استبدال الأصول الثابتة مستقبلا إلى جانب توفيرها ضمانات للتشغيل الموثوق به على المدى الطويل، واستمرارية الأعمال، واحتواء تكاليف الصيانة، والحفاظ على الموجودات الثابتة المتمثلة في مباني المحكمة.

4- ورحبت المحكمة بالموافقة التي منحتها الجمعية لبدء برنامج استبدال الأصول الثابتة في عام 2020، وإن كان ذلك بحافظة ميزانية أقل من المطلوب. ومن أجل تحقيق نتائج بالمستوى الأمثل، أعادت المحكمة ترتيب الأولويات المتصلة ببنود استبدال الأصول الثابتة المزمعة منذ عام 2020. ومع ذلك، وبما أنه جرى تخفيض حافظة الميزانية المتاحة بقدر أكبر، وابتعدت المحكمة عن المنهجية المذكورة أعلاه صوب اتباع نهج تفاعلي آني (أي عدم استبدال سوى العناصر التي تعطلت بالفعل أو تظهر عليها علامات انهيار وشيك)، لم يعد بإمكان المحكمة الاعتماد على المعايير ذاتها التي توفرها معايير الصناعة وكذلك تعليمات المصنّعين بصدد إعادة تقييم خطتها الأصلية المتوسطة والطويلة الأجل بشأن استبدال الأصول الثابتة. فمن شأن حافظة الميزانية الثابتة – التي قد تشكل في حقيقة الأمر تخفيضًا نتيجة للتضخم – ألا تتيح سوى التخطيط قصير الأجل لهذا العام والعام المقبل (على أقصى تقدير) وذلك من خلال مراقبة أداء مكونات المباني المختلفة، مع الأخذ في الاعتبار معايير أخرى، مثل قابلية التأثر والحرجية بالنسبة لعمليات المحكمة، والرغبة في المخاطرة لضمان استمرارية الأعمال.

5- وفي الواقع، فإن سلاسة تشغيل العديد من مكونات المباني المختلفة التي تجاوزت بكثير عمرها الإنتاجي قد باتت في خطر متزايد. ففي بعض الحالات، قد تؤدي الأعطال إلى تعطيل الأعمال. ويمكن الدلالة على هذه المخاطر من خلال تبيان الفجوة في عمليات التمويل السنوية والتراكمية

*صدرت سابقا بالوثيقة CBF/37/12.

1 *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة التاسعة عشرة، لاهاي، 14-16 كانون الأول/ديسمبر 2020* (الوثيقة ICC-ASP/19/20)، المجلد الثاني، الجزء باء-2، الفقرة 105.

2 *الوثائق الرسمية ... الدورة التاسعة عشرة ... 2020* (ICC-ASP/19/20) ، المجلد الأول، الجزء الثالث، الوثيقة ICC-ASP/19/Res.1 G.2..

بين الاستثمارات الأصلية والفعلية بشأن استبدال الأصول الثابتة كما هي معروضة في الملحق الأول بهذا التقرير. فكلما اتسعت هذه الفجوة في كل عام ازداد الخطر على استمرارية أعمال المحكمة وانخفضت قيمة مبانيها. ويعرض الملحق الأول المبالغ ذات الصلة بأسعار العام 2020، على نحو ما هو معروض في "تقرير المحكمة عن الخطط المحدثة والمفصلة وآلية التمويل المتعددة السنوات الخاصة باستبدال الأصول الثابتة".[3]

ثالثا- مراقبة عمليات الإنفاق في عام 2021

6- عقب إعادة ترتيب الأولويات، تتمثل الأولويات بشأن استبدال الأصول الثابتة في عام 2021 فيما يلي: المنشآت الكهربائية والأمنية (البنية التحتية الكهربائية، ومنشآت الأمن والسلامة، والمصاعد، ونظام إدارة المباني)، المقدرة بمبلغ 275,000 يورو؛ والعناصر الميكانيكية والسباكة (التبريد وإمدادات المياه) المقدرة بمبلغ 54,000 يورو؛ والعناصر المتصلة بالأبواب والنوافذ الخارجية، والمحيط الأمني الخارجي المادي، واستبدال كابلات الواجهة، التي تقدر بمبلغ 50,000 يورو. وبالإضافة إلى ذلك، نشأ عدد من الاحتياجات غير المتوقعة بشأن الاستبدال في منشآت السلامة من الحرائق. فقد أعيد ترتيب الأولويات لبعض الأموال المخصصة بهدف استبدال هذه العناصر المعيبة.

رابعا- الإنفاق المتوقع في عام 2022

7- اعتبرت اللجنة أن "عملية دراسة الترتيبات البديلة لمواصلة دمج الصيانة واستبدال الأصول الثابتة ستستفيد إلى حد كبير من المشورة الخارجية" و"أعربت عن أملها أن تكون الدول الأطراف في وضع يمكنها من ترشيح خبراء لهذا الغرض. ويمكن أن تكون مشورة الخبراء الخارجيين هذه مفيدة أيضًا خلال دورة الحياة الكاملة للمباني."[4]

8- وتتطلع المحكمة إلى إمكانية التعامل مع خبير من هذا القبيل، وفي غضون ذلك، فإنها ستواصل اتباع نهج تفاعلي آني حيال حالات استبدال الأصول الثابتة.

9- أما الإجمالي التراكمي الأصلي المتوقع بشأن حالات استبدال الأصول الثابتة في عام 2022، مع الأخذ في الحسبان انخفاض التمويل الذي حدث في العامين الماضيين، فقد تجاوز 1,800,000 يورو (وفق أسعار عام 2020). وبسبب قيود الميزانية، فقد تم تخفيض هذا المبلغ إلى مبلغ مقترح مقداره 331,000 يورو. لذلك، يتعين على المحكمة أن تراقب بعناية جميع النظم ومكونات المباني التي كان من الممكن استبدالها بشكل كامل أو جزئيًا في غير هذه الحالة، رهنا بملاءمة الميزانية. وستولي المحكمة اهتمامًا خاصًا في عام 2022 لما يلي:

- توزيع التدفئة والتبريد ولا سيما مضخات المياه؛

- والبنية التحتية الكهربائية/البنية التحتية للطاقة في حالات الطوارئ؛

[3] الوثيقة CBF/34/10.
[4] الوثيقة ICC-ASP/20/5/AV، **الفقرة 99**.

- ومنشآت الأمن والسلامة، ولا سيما البنية التحتية للخادوم التي تتولى إدارة حركة الوصول إلى المباني، وإمكانية تشغيل غرفة التحكم الأمني، وإصدار شارات المرور والهويات، والكاميرات/أجهزة قراءة الكف البيومترية، وكاميرات الأمن؛

- والأبواب الخارجية، ولا سيما تلك الأكثر استخدامًا عند المداخل الرئيسية للمبانى؛

- والمساحات الأخرى بالمبانى المعرضة للمخاطر على المدى المتوسط إلى الطويل، بما في ذلك سلامة الواجهات والأسقف وحوامل الصيانة للواجهات.

10- ولا توجد خطط لإجراء أي عمليات استبدال ذات طبيعة جمالية مثل الأرضيات البالية، أو عناصرالأسقف، أو أغطية الجدران.

المرفق الأول

الخطة الخمسية بشأن استبدال الأصول الثابتة للفترة 2022-2026 (بما في ذلك المبالغ المخصصة والقيم الفعلية لعام 2021)

مكونات المبانى المزمع استبدالها	2019	2020	2021	*2022
حالات استبدال الأصول الثابتة المزمعة	صفر يورو	975,000 يورو	1,475,854 يورو	605,034 يورو
المبالغ المخصصة	صفر يورو	425,000 يورو	378,900 يورو	331,600 يورو
التباين مقارنة بالمبالغ المقترحة	صفر يورو	550,000 يورو	1,096,954 يورو	273,434 يورو
التباين التراكمي	صفر يورو	550,000 يورو	1,646,954 يورو	1,920,388 يورو

* في عام 2022، خفضت المحكمة المبلغ الأصلي المقترح على اللجنة في ميزانيتها المقترحة بهدف تيسير النمو الاسمي الصفري للبرنامج الرئيسي الخامس: المباني.

ويعكس التباين التراكمي في عام 2022 ذلك التباين الناشئ من الخطة الخمسية المقدمة في عام 2020.